

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لقد أتتكم
المنظومة
التي
تسمى
المنظومة
التي
تسمى
المنظومة

السر ايج الوهاج
مختصر القدر وى
المنصف الثاني

ترجمہ جلد ۱
۱۳۶۹
صاحبزادہ محمد سعید

ابو الوفا

سراج الوهاج
سراج القادري

کتابخانه
مکتب
تاریخ
تجدید
تعمیر
توسعه
تعمیر
توسعه
تعمیر
توسعه

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly bleed-through from the reverse side of the page.]

سراج الوهاج
سراج القادري
تعمیر
توسعه

[Faint, mostly illegible handwritten text in Arabic script, possibly bleed-through from the reverse side of the page.]

بالله الرحمن الرحيم وبه نستعين **كتاب الوقف** في اللغة هو الحبس يقال واقفنا اي حبسناها وفي الشرع عباية
 على حكم ملك الواقف والصدق بالمنفعة بمنزلة انه قول الجعفي ثم قيل المنفعة معدومة
 والاصح انه جائز الا انه غير لازم وعندنا هو عباية عن حبس العين على حكم ملك الله تعالى على وجه
 المنفعة الى العباد فيزول ملك الواقف عنه الى الله تعالى فيلزم ولا يباع ولا يوهب ولا يهدى ولا يهب
 روى ابن عباس قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حبس للنساء وقال
 عليه السلام لا حبس عن فرض الله تعالى وعن شرح انه قال لما نزلت سورة النساء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا حبس ولا معنى
 لمراتبه حبس الجاهلية من الكسبية والوصيلة والحام لان ذلك لم يكن مباحا قبل سورة النساء وانه
 ولا عقد لمن لم يخلق وهذا لا يضح او يقول بانها صدقة بمعدوم على معدوم وهذا لا يجوز وكان
 يبقى على ملكه بدليل انه اذا قال تصدقوا على فلان فاذا مات فعلى اولاد فلان انه يفعل كما امر على موجب
 وهذا يدل على نفاه ملكه ولا ياتي عليه ومن الدليل ايضا على نفاه ملكه فيه انه يجوز الانتفاع به زراعة
 الا يرى انه لو كان تصرفا لكانت المصارف فيها ونصب القوام فيها الا انه تصدق بالمنفعة فصا
 العارية ولا يزل ملكه لانه غير مشروع مع بقائه كالكسبية بخلاف الاعتراف لانه لا يزل ملكه
 المسجد لانه جعله خالصا لله تعالى لا يجوز الانتفاع به وهناك من يقطع حق العبد عنه فلم يصر حاكم
 وجه قولها قوله عليه السلام لعمر رضي الله عنهما حين ملك مائة سهم بحبس جيس اصلها ابا
 ولا يورث وكان الحاجة ماسة الى ان يلزم الوقف فيه اليه على الدوام وقد امكن دفع حاجته بانه
 فيه وجعله لله تعالى اذله نظر في الشرع وهو المسجد ولا يزل ملكه لانه لا يملكه فاشبهه الفقهاء بملك الله
 ملك الواقف عن الوقف عند الجعفي لان حكمه بحكمه يعني الحكم نفيه خلافه والاصح ان يصح
 الحكم في ذلك ان يسلم الواقف ما وقفه الى المتولى ثم يخرج محتجا بعدم اللزم فيتحا صمان الى القاضي
 وقضى بلزومه وانما ذلك الملك بحكم الحاكم جواز لان هذا موضع اجتهاد فاذا حكم الحاكم ببيع
 الاجتهاد نفذ حكمه فيه ظاهر او باطنا كسائر مواضع الاجتهاد وكذا اذا اجاز الورثة جاز لان
 رضوانه بزوال ملكه كالواصي بجميع ما له قوله او تعلقه بموته فيقول اذا امت فقد وقتت داري على
 علقه بموته فقد اخرجها من حيز الوصية وذلك جائز ويعتبر ذلك من الثلث لانه يترفع علقه بموته
 فكان من الثلث كالكسبية في المرض وكذا اذا قال ارضى هذه الصدقة محرمة مؤبدت حال حيوتي وبعد
 ففهمه الالفاظ بصيرة تقنا ولو حذف الثابتين عن هذه الالفاظ بصيرة وقفا في قول عامة من يحكي
 الوقف وفي قول ابي يوسف التيمم لا يصح الصدقة والوقف عن هذه الالفاظ مثل ان يقول ارضى هذه
 حرمتها او حبستها لا يصح وقفا بالانفاق ولو قال ولم يزل على هذا قال ابو يوسف بصيرة وقفا
 وقتت ارضي قد

بعد سورة النساء

على ما لا يوجد

الوقف ايام

والوصية

لا يملك الانسان

وقفا ولو كان

بمنزلة قوله ارضى هذه موقوفه وقوله او تعلقه بموته فالصاحب لا يزل ملكه في هذه الصورة الا انه
 يتصدق بما فيها مؤبدت ارضى هذه الوصية بعد الموت والصحيح ان يلزم وعندنا لا يلزم الا عند
 يعنى من الثلث والوقف في الصحة من جميع المالك فاذا كان للملك نزل عندنا ما لا يزل ملكه وقوله
 الشافعي لانه بمنزلة الاعتراف لانه اسقاط للملكة وقال محمد بن ابي بكر بن القاسم في قوله
 ان يخذل الوقف على قول الجعفي على ثلثة اوجه في وجه لا يجوز وهو انه اذا وقف ارضه او داره
 بان اشترط الثابت ولم الى المتولى ويجوز بيعه ويكون ميراثا عن الوقف وفي وجه يجوز وهو
 انه اذا وقف وصية بعد وفاته فانه يجوز في ثلث ماله وفي وجه لا يجوز في ظاهر الرواية وهو ان
 اذا وقف في مرض موته فهو كالتوقف في مرضه او في مرضه او في مرضه او في مرضه او في مرضه
 هذا كله قول الجعفي وعندنا هو المشروط بالمرض او الصحة او مرضه الا ان ابا يوسف وسائر اهلنا
 ما بينهما اتفاقا ابو يوسف يجوز مشاعا كان او مقسطا اشترط الثابت ولو لم يشترطه ولا يحد
 لا يجوز الا باستجماع شرائطه وشرائطه ثلثة ان يكون في يده ومسلما الى المتولى وان يشترط
 الثابت وهو ان يجعل الخبز الى سبيل الخير لا ينقطع ابد يجوز ولو جعله ارضيا بالاجماع ولا يجوز مشاعا
 ما يجوز اذا سلم والتسليم هو ان يصلى فيه جماعة باذان واقامة باذنه وسبق وقال ابو يوسف
 بل كل من يخذل الوقف لانه بمنزلة الاعتراف وعليه الفتوى قوله وقال محمد بن ابي بكر بن القاسم
 ان من شرط الوقف عند الجعفي لانه يترفع عن حال الحياة من غير ان يعلقه بالمرض او بالصحة او بالمرض
 صح ثم اذا جعل للوقف وليا لم يملكه اليه هل له ان يعزله بعد ذلك الامام والاستبدال
 وان لم يشترط لا يصح عند محمد بن ابي بكر بن القاسم وعند ابي يوسف اذا عر له في حياته
 كذا اذا مات الواقف بطلت ولا يزل ملكه لانه لا يزل ملكه لانه لا يزل ملكه لانه لا يزل ملكه
 نصير باضيا كذا في الفتاوى ثم اذا صح الوقف عند ابي يوسف ومحمد وكان ذلك في حال
 كان من جميع ملكه لان ما يفعل من البيع في حال الصحة يكون من جميع المالك وان وقفه في مرضه
 ان من الثلث كالكسبية قوله واذا استحق الوقف على ما لا يملكه من ملكه الوقف حتى لو كان
 فاعتقهم لا يعتقون قوله ولم يدخل في ملكه الوقف عليه لانه لو دخل في ملكه بعد بيعه فيه كسائر
 قوله خرج من ملكه الواقف يجب ان يكون هذا قولها على الوجه الذي سبق فقدي وقال ابا
 بن اذا استحق الوقف اي ثبت على قول الجعفي بالحكم او بالعتيق بالموت وعلى قولها بالو
 مسلمة رجل باع ارضه لادعي بعد ذلك انما وقفها قبل البيع او قال ارضى هذه وقف فهذا على
 ان اقام كسبية على ذلك فثبت وبطل البيع وان لم يزل ملكه لم يقبل قول الشافعي ثم اذا
 قامت التينة واذا تخليف لم يملكه عليه ليس له ذلك لان التخليف بناء على الدعوى والوقف

الهداية الصحيح

لا يكون

في حال صحة فلا يجوز

سلم المتولى ولم يملك

يجوز

بما شاء الله قوله

اقام انسانا يقول

ان كان شرط في الورثة هذا العوام

ليرى مكان كشافه ولو ادعى مشري الارض انها وقف فقال للبائع ان هذه الارض وقف وقد
من غير حق فليست هذه الخاصة الا للمتولى لذلك وان لم يكن متولى فالقاضي ينصب متوليا
فيما صدر ويثبت الوقف واذا ثبت ذكره فظهر بطلان البيع وسيترد اليه من البائع قول **وقف**
المشاع جائز عند ابي يوسف يعني فيما يحتمل القسمة اما فيما لا يحتمل القسمة فيجوز مع الشيوخ ايضا
مخرج الا في المسجد والمقبر فان لا يجوز مع الشيوخ فيما لا يحتمل القسمة ايضا عند ابي يوسف
لان بقاء الشركة يمنع الخلوص لله تعالى ولا يمكنها باية فيها من غلبة القبح بان يقبر فيها التواستن ويزيد
سنة ويصلي فيها في وقت ويتخذ اصطبل في وقت بخلاف الوقف لا مكان الاستغال وصلى
الغلة قول وقال محمد لا يجوز فيما يحتمل القسمة لان اصل القبض عند شرط فكذا ما
به ولا نوع صدقة او نوع تبرع فلا يجوز في مشاع يحتمل القسمة كالحبة واما فيما لا يحتمل
القسمة فيجوز مع الشيوخ عند كمال ابو يوسف لان بيعه بالهبة والصدقة الا في المسجد
المقبر فان لا يتم مع الشيوخ لما ذكرنا وجه قول ابي يوسف ما روي ان عمر رضي الله عنه ملك مائة
سهم بغير نقال كالتبرع عليه كسائر جلس اصلها وتصدق بتمرها وكانت سهامه حكمه شيئا وكما
الاشاعة كما توري القبض والقبض عند غير مستحق في الوقف ولانه ازالة ملك الى مالك فلا يقع
منه الاشاعة كالعتق واذا وقف الكل ثم استحق جزء منه بطل في الباطن عند محمد لان الشيوخ
مقارن كما في الهبة بخلاف ما اذا رجع كواهب في البيع او رجع كواوثة في الثلثين بعد موت
وقد وهب او وقف في مرضه وفي المال ضيق لان الشيوخ في ذلك طارى فاستحق جزء منه
بعينه لم يبطل في الباطن لعدم الشيوخ ولهذا جاز في الابتداء وعلى هذا الهبة والصدقة كما هو
في الهدايا ولو وقف ارضا فان رجع لم يدخل الزرع في الوقف لانه لا يدخل في البيع الا بشرط
لا يدخل في الوقف الا بشرط كذا في الوقفات مسالة قال في الوقفات رجل قال
مضى هذا فقد وقف ارضي هذه لا يصح هوى او ما كان علقه بالشرط وتعلق الوقف بالشرط
ولو قال ان مت من مرضي هذا فاجعلوا ارضي وقف فان جاز والفرق ان هذا تعليق التوكيد
وتعلق الوقف بالشرط لا يصح وذكر يجوز قول **ولا يتم الوقف عند محمد ابي حنيفة** ومحمد
الله حتى يجعل اخره كجهته لا ينقطع ابدا لان المقصود من وقف التابيد فاذا اقيت اخره
جاز وان لم يات به لم يجز وهذا مثل ان يقول جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على ولد فلان ما ينقطع
فاذا انقضوا كانت عليها للمساكين لان المساكين لا ينقطع ابدا فكان ذلك شرطا في آخر الوقف
واذا لم يقبل لم يصح مخالفة مقتضى العقد ولا يجوز الوقف على من لا يملك كالعبد والحمل وان
وقف على ذي جاز لانه موضع المهر ولهذا جاز التصديق قال الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين

يقال لوك

يقال لوك ولم يجز جزم من ديار كمران تبر وم ولا يجوز الوقف على السبع والكافر وعلى من يقطع كطريق
لانه لا يرب فيه ويجوز الوقف على المساجد وكقنطرة ولو وقف على مبروم كالوقف على ولد ولا ولد
له لم يجز ولو وقف وقفا مطلقا ولم يذكر سبيله جاز على الاصح والفاظ الوقف سنة ووقف وجبت
وسلب وادت وحرمت فقوله ووقف وجبت وسلبت صح فيه وبقية كناية لا يصح
الا بالنية قوله وقال ابو يوسف اذا سمي بجهة ينقطع جاز وصار بعدها للفقراء وان لم يسمهم وذلك
مثل ان يقول جعلتها صدقة موقوفة لله تعالى ابدا على ولد فلان وولد وولد ولا يذكر الفقراء ولا المساكين
وذلك لانه اذا جعلها لله فقد ابدىها لان ما يكون لله فهو ينصرف الى المساكين فصارت لوكهم
قبل ان كتابه شرط بالاجماع لان عند ابي يوسف لا يشترط ذكر التابيد لان لفظ الوقف والصدقة
ينبغي عنه لانه ازالة الملك بدون التملك كالعتق ولهذا ذكر في الكتاب في بيان قوله وصار بعدها
للفقراء وان لم يسمهم هو الصحيح وعند محمد في ذكر التابيد شرط لان هذا صدقة بالمنفعة او الغلة
وذلك قد يكون موقفا وقد يكون مؤبدا لا ينصرف الى التابيد فلا بد من التخصيص عليه قال في شرحه
اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة لله تعالى ابدا على فاذا انقضوا ارضي على المساكين فان غلظ هذا
يكون لولده من صلبه المذكور والاشارة والخشية في روية لا يكون ولا يرب فيه سواء وانما يكون ذلك
على الاول لا موجودين يوم الوقف ولكل ولي حدث بعد ذلك قبل حدوث اولاد المعينين يكون لمن
الاولاد يوم ياتي الغلة فاذا وجد ذلك دخلوا في الوقف فان ولد له ولد بعد ما طلعت الغلة انما
هذا الولد ولد لاول من سنة شهر من يوم طلعت الغلة دخل في الوقف لان العلم محيط بان هذا المخلوق
قبل ما قلنا ذلك دخل معهم ولا يشبه هذا الوصية بثلث ما له الولد فلان فانه يعتبر من كان موجودا من
ولده يوم يموت الموصي ولا يعتبر من حدث من كولد بعد لان الوصية تملك العين الموصى بها فاعتبر
فيها من يصح منه التملك وقد صح ذلك بالتواجد من ولده يوم يموت الموصي فلا ينصرف الى غيره
الوقف فانه لا يدخل في ملك احد حتى يشهد عليه وانما يكون محبوسا على من وقف عليه في ملك الغلة
عند صدقتها فيعتبر من كان مخلوقا يومئذ وان كان ولد السنة اشهر او اكثر لم يستحق شيئا
الغلة لان الاصل ان الموجود من ولد يستحق ذلك وهذا الولد يجوز ان يكون مخلوقا ويجوز ان
لا يكون فلا يستحقها بالشك فاذا مات احد من اولاده قبل ان ياتي الغلة لم يكن له حق فيها لان اعتبار
بين كان موجودا يوم اثباتها فاذا مات قبل ذلك صار كان لم يكن ومن مات من محي الغلة فخصته له
نقصا منها دون وسعد منها وصاياها وما بقي فلورثته لان محي الغلة حصل وهو من اهل البيت
وموته لا يبطل ما يستحقه من هبة له شيء في حال حيوته فقبضه ثم مات فان قال هذه صدقة موقوفة
على ولد زيبقا الغلة وله يد حادته فادت بولد لاول من سنة شهر من يوم طلعت الغلة

لنفس

زيد بن نسيب منه ولا يدخل في هذه الغلة وإنما يدخل فيها ياتي بعد ذلك من الغلات لان الانسان يصيد
على نفسه ولا يصدق على غيره قصدناه في اثبات النسب لانه اقرار على نفسه ولم يصدق في استحقاق
من الغلة لانه اقرار على غيره وان قال هذه صدقة موقوفة لله عز وجل ابراهيم امهات اولاده ومديره
فالوقف جائز وهذا شديدي على اصل ابي يوسف لان له ان يدخل نفسه في الوقف وكذلك امهات اولاده
واما على قول محمد فلان امهات اولاده قد حصل لهم حريه لا يفسخه وكذلك مديره فجاز ان يقف عليهم
كالحرار وعكس هذا المعنى على ما اورد المصنف في اصح الوقف استحق الغلة من كان من عتده وان
كان قد روج من واما من اعتق من امهات اولاده في حال حيوته قبل حصول هذا الوقف فلا حق لهم فيه
من قبل ان اولئك البقيات امهات اولاده وهو لا ينفرد باسم وهو الكوفاة فيقال مولداته قال زيد بن
في شيء من ذلك حتى يلبس فان توفي الموقوف تعتق امهات اولاده لم يدخل معهم من كان اعتقه من
قبل موته لانه خص من امهات اولاده التي عند من اولى بذلك دون غيرهن وكذلك لو ابراهيم
اولاد زيد ولم يدبره فمولد من كان عتده دون من اعتقه على ما بينا كذا في شرحه في الوقفات رجل
وقف ارضاً على اولاده وجعل اخاه الفقراء فمات بعضهم بصرى لوقف الباقي وان ماتوا صرف الوقف
الى الفقراء كالاى ولد الولد فقاين هذا وبين ما اذا بوقف على اولاده وسماهم فقال وقف على فالدون
وجعل اخاه الفقراء فمات واحد منهم حيث يصرى نصبه الى الفقراء ولا يصرى الى الباقيين والقران في
مسئلة الاوقف على اولاده وقد بقي بعد موت واحد منهم اولاده وهنا وقف على كل واحد منهم وجعل
اخره للفقراء رجل وقف وقفا على الفقراء او شرط فيه ان له ان ياكل ويوكل مادام حيا فاذا مات كان
مثل ذلك جازا لوقف على هذا الشرط رجل وقف وقفا واستثنى لنفسه ان ياكل مادام حيا ثم مات
الاكل وعند شئ من عتبه زيد من هذا الوقف يرد الى الوقف لان المستثنى هو الوقف وقد بعد
كان عند حرم من بر ذلك الوقف يكون ميراثا عنه وقال بعضهم لا يجوز ان يقف على نفسه ولا ان يشترط
لنفسه من ثمن العدم المخلص لله تعالى ويجوز ان يقف على طلب العلم ويجوز على من يتقرب منه ثم
يتقرب مثل ان يقف على رجل لعينه ثم على الفقراء ولو قال وقف على اولادى دخل فيه كذا والى
لان الجميع اولاده ولا يدخل فيه ولما ولد فان كان له حمل يدخل حتى ينفصل فاذا انفصل استحق من الغلة
ما يحدث بعد الانفصال دون ما يحدث قبله لانه قبل الانفصال لا يسمى ولما ولا يدخل فيه كولد
نفاه باللعان وان وقف على اولاد اولاده دخل فيه اولاد كبنين واولاد البنات فربوا وبعد لان الجميع
من نسله وعتبه وذريته قال الله تعالى ومن ذرية داود سليمان فجعلهم كلهم على البعد من ذرية داود
عيسى من ذرية مريم ويونس اليه بالامه ولو وقف على عتبه قال الله عز وجل وعلت العترة الذرية وقال
القيني هم العترة ولو وقف على من ينسب بنونا بنواتنا وبناتنا بنوهم ابن الرجال الاجانب ولو وقف

على البنين

على البنين لم يدخل فيه الخنثى وان وقف على البنات لم يدخل فيه لانه لا تعلم ما هو وان دخل على البنين والبنات
دخل الخنثى لانه لا يخلو من ان يكون ابنا او بنتا وقيل لا يدخل لانه ليس من البنين ولا من البنات ولو وقف
على بنى زيد لم يدخل فيه بناءه لان كبنين اسم للذكور حقيقة ولو قال لوقف على اولادى فاذا انقضت اولادى
واولاد اولادى فعلى الفقراء لم يدخل ولما ولد ويكون هذا وقفا ينقطع كوقف ولو وقف على قريب كناس اليه
صرف الى الولد ذكر كان او انثى فان لم يكن له ولد فالى ولد اولاد من كبنين والبنات فان لم يكن ولد ولد
وله احد الابوين صرف اليه فاذا اجتمع الابوان استويا فيه وان لم يكن ناصرا الى ابنتهما الا في الاخر وان
لم يكن له ابوان ولا اولاد صرف الى الاخوة فان اجتمع اخ من اب واخ من ام فمساواة وان كان احدهما
اب وام فموالوى لانه اقرب فان لم يكن اخوه صرف الى اولادهم على الترتيب في ابائهم فان لم يكن له اخوة
وله اعمام صرف اليهم ثم الى اولادهم على ترتيب الاخوة واولادهم وان كان له عم وخاله فمساواة
سواء وفي الوقفات اذا قال لارضى هذه موقوفة على اقرب كناس من قرابتي وله اخنثى وام وبنت
بنت بنت بنت كبنات اولى لانهما اقرب لانهما من صلبه والاخنثى من صلب امه ولا يعتبر بالارث في
الوقفات ايض رجل قال صعي هذه وقف على اولادى واولاد اولادى ابدا ما ناسلوا وله اولاد واولاد
اولاد قسم بينهم بالسوية لا يفصل الذكور على الاناث لانه واجب الحق لهم على السواء واولاد البنات هل يدخلون
ذكر اخنثى فانهم يدخلون وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وكذلك لو كان مكان الوقف وصية والفقير على
ظاهر الرواية لان اولاد كبنات ليسوا باولاد اولاد رجل وقف ارضاً على اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله لا يجوز
ولا يصير وقفا لان الصدقة لا يجعل لبيت النبي هاشم كذا في الوقفات رجل عليه ديون وله ارض فوقها شط
صرف غلاتها الى نفسه قصد امنه الى الماطلة وشهدت الشهود على اقله جاز الوقف وجازت الشها
ابا جواز الوقف فلصداق ملكه واما جواز الشهادة قال انه صدق لانها خرجت من ملكه وهذا الوقف
انه لا مال له كان يار في يمينه فان فضل من قوته شئ من هذه الغلات فمعه ما ان ياخذ منه كذا في الوقفات
قال في الملقط اذا وقف ارضاً على مسجد لم يجعل اخنثى كبنين ولا كبنين لانه يجوز في قياس قول
يوسف وقال ابو بكر بن عبد جوز في قوله جميعا وبه اخنثى ابو جعفر وابو الليث وهو كفا راما في قوله
يوسف فلانه نوى المسجد وهو مؤبد فيكون الوقف مؤبدا واما في قوله مسجد فلما كان العرف والقياس
يترك بالعرف كوقف لمنقول مسجد عمق لا يعرف بانها حريم لا يجوز لاحد ان يبيعه ويصرفه في مسجد
اخر لانه مسجد ابدا عند يوسف رجل اراد ان يجعل ماله لوجه الله تعالى فبنا الرباط افضل من عتق الرقاب
لان منفعة اكثر وادوم رجل وقف صاعه على الفقراء فمات وله بنت صغيرة هل يجوز للغير ان يصر
اليها مقدار حاجتها من الوقف ان كان الوقف في حال الصغر جاز وهو افضل وان كان في حال الكبر لا يجوز
لان هذا يعنى الهبة وهب للوارث في حال الصغر يجوز في حال الكبر لا يجوز كذا في الوقفات رجل

عشر ورم فاقم سهام المسئلة على جيات الدرهم وهي ثمانية واربعين
 وعشرون وثلاث السهام الربعة وعشرون فاقمها ثلث
 ثمانية عشر والدالان اثني عشر والثلث لته وللبيعة اطسته
 ولكل سهم ثلثا حبة واذ علمت ان للاب اثني عشر سهما
 الدالان اثني عشر حبة فاقمها ثلثيتها كما قامت ستة وثلثين
 واذ اقامت حبة ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها ثلثها
 وثلث حبة في ذلك درهم وعلى حبة ذلك درهم والثلث درهم من التذكرة
 حبة ثمانية وسبعين اثني عشر والثلث حبة ثمانية واربعين طبايع كذا في صحاح

بجموع من بغير بالقيمة اط لصف سدس الدرهم وامل العوات بسموح لصف سدس الدرهم فيدر اطي
 ويقال الدرهم ستة دوانق والدالان ثمانية حبات والمراد حبة السعير
 المنوسطة التي لم يتشركتم قطع من طرفيها
 دراهم وزن سبعة مثاقيل

والله اعلم

ط



نَهْأَلَهْ أَلْمَهْأَلَهْ
أَلْمَهْأَلَهْ